

قضايا بحثية

عمل الطالبة: أمل حسين الحربي

الرقم الجامعي:

233000836

أثر الفساد على عجز الموازنة في الدول النامية خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١٠)

الدكتور /أحمد سعيد فؤاد أبو غرارة

مدرس المالية العامة

كلية التجارة -جامعة دمنهور

https://acjalexu.journals.ekb.eg/article_392365_3f164cbda5eb30104335e5a8f9fcd23d.pdf

عنوان الدراسة:

-وضوح العنوان: العنوان يعبر بوضوح عن الموضوع الذي يتناوله البحث وهو أثر الفساد على عجز الموازنة في الدول النامية هذا الوضوح يساعد القارئ على فهم نطاق البحث بسرعة

-جاذبية العنوان: يعتبر العنوان جذاب لأنه يتناول موضوعا مهما قد يكون غير مألوف الدراسة الأكاديمية مما يثير اهتمام الباحثين والمهتمين في مجال إدارة الأعمال وإدارة الاقتصاد والإدارة المالية

-أهمية الموضوع: أثر الفساد على عجز الموازنة في الدول النامية موضوع ذو أهمية خاصة للحكومات الدول النامية وكذلك في النشاط الاقتصادي والإيرادات ضريبية و الانفاق الحكومي لكبح المسار الراهن العجز الموازنة ودين العام وتعزيز كفاءة إدارة المالية العامة لتلك الدول

-التحليل الاقتصادي والمالي والاجتماعي: المجال يجمع بين التحليل الاقتصادي والسلوك الاجتماعي والإدارة المالية مما يجعله مثيرة للاهتمام من منظور أكاديمي وتطبيقي
-المتغيرات الأساسية:

المتغير المستقل: مكافحة الفساد

المتغير التابع: عجز الموازنة العامة

المتغير الوسيط: يمكن أن يتضمن متغيرات مثل الإيرادات الضريبية وكذلك الانفاق العام

المتغير المعدل: تشمل تشمل العوامل الكفاءة المؤسسية الادارة ضريبية و هيكل و كفاءة الانفاق

-و وضوح مجال التطبيق: العنوان يحدد بوضوح مجال التطبيق حيث وركز على أثر الفساد على عجز الموازنة في الدول النامية خلال فترة (٢٠١٠-٢٠١٩)

(٢٠١٩) هذا التركيز يوفر إطار المحددة للدراسة مما يسهل تحليل النتائج وتطبيقها في السياقات مشابهة

العنوان يعكس دراسة مهمة ومفيدة حيث يجمع بين موضوعات ذات الصلة حيث يمكن أن يسهم النتائج لخفض حجم الإنفاق الحكومي وانخفاض معدلات الدين العام

مقدمة الدراسة:

فقرات المقدمة قد جزعت وأوضحت متغيرات الدراسة بشكل عام

وضوح المتغيرات :

مكافحة الفساد : تم توضيح مفهوم الفساد لكن كان من الأفضل تقديم تعريف أكثر دقة ومباشرة

عجز الموازنة العامة: تم ذكره كم متغير تابع لكن لم يتم تقديم تعريف واضح له كيفية قياسه

-التسلسل المنطقي:

المقدمة تحتوي على تسلسل منطقي لكن يمكن تحسين الانتقال بين الأفكار التي عليها أكثر سلاسة

-تحديد الاهداف:

فهم ما يسعى الباحث لتحقيقه بدقة و حيث يهدف البحث لاختبار أثر الفساد على عجز الموازنة العامة باستخدام عينة واسعة من الدول النامية بجانب

اختبار تأثير الفساد على جانبي الموازنة الإيرادات العامة والنفقات العامة

نجد أن المقدمة تعطي فكرة جيدة عن موضوع الدراسة لكنها تحتاج إلى مزيد من التفصيل والدقة في بعض النقاط لتعزيز وضوح المتغيرات وأهداف

البحث

مشكلة الدراسة: تحديد مشكلة الدراسة:

-وضوح المشكلة: تم تحديد مشكلة الدراسة بشكل عام حيث وركز على أثر الفساد على عجز الموازنة في الدول النامية كان من الأفضل توضيح المشكلة بشكل أكثر دقة مثل تحديد العوامل المحددة التي تؤدي إلى الفساد
-الاعتماد على الثغرات في الدراسات السابقة:

تحديد الثغرات : تم الإشارة إلى أن هناك دراسات سابقة تناولت أن اغلب الدول النامية قد واجهت تحديات تجمع على صعيد إدارة المالية العامة خلال السنوات الاخيرة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٣ و تمثلت في ارتفاع معدلات عجز الموازنة وتكاليف تمويل الديون السيادية وتنامي معدلات الدين العام ولكن لم يتم توضيح الثغرات بشكل كافي كامل في توضيح ما هي الجوانب التي لم يتم تناولها بشكل كافي في إطار تحديد المشكلة
-صياغة التساؤلات:

التساؤلات الرئيسية والفرعية: تمت صياغة التساؤلات رئيسية فرعية بشكل واضح وهي كالتالي:
التساؤل الرئيسي هل يوجد تأثير معنوي للفساد على معدلات عجز الموازنة العامة في الدول النامية ؟
التساؤلات الفرعية التالية :

-ما هي تداعيات عجز الموازنة على النشاط الاقتصادي؟

-ما هو تأثير الفساد على الإيرادات ضريبية؟

-ما هو تأثير الفساد على الإنفاق الحكومي؟

-ما هو تأثير الفساد على عجز الموازنة الأولى؟

هذه التساؤلات تعكس محاولة لإيجاد حلول مفتوحة للمشكلة مما يعزز أهمية البحث عن التساؤلات الفرعية تساعد على الإجابة على التساؤل الرئيسي الأساسي
-محاولة إيجاد حلول مفتوحة:

توجه الحلول : التساؤلات الفرعية تشير إلى وجود محاولة لفهم العلاقة بين أثر الفساد في عجز الموازنة في الدول النامية بشكل أعمق مما يفتح المجال دراسات مستقبلية
لكن كان من المفيد تضمين تساؤلات حول كيفية معالجة هذا السلوك

وهنا نجد في إطار تحديد المشكلة تم تحديدها بشكل جيد مع وجود إشارات إلى الثغرات في الدراسات السابقة ومع ذلك هناك حاجة لتحسين توضيح الثغرات وتعزيز سيطرة التساؤلات مما يساعد في تقديم دراسة أكثر شمولية وضوحا

أهمية الدراسة:

١- الأهمية النظرية و الإضافة المتوقعة:

-توسيع المعرفة الأكاديمية: تسعى الدراسة الإسهام في الأدبيات التي تناولت محددات عجز الموازنة في الدول النامية في ظل ما تحظى به تلك المسألة من جدل الأكاديمي مع التركيز على أثر الفساد واختبار أثره على مجاميع الموازنة وعجز الموازنة الأولي ووبذلك نجد أنه كان من الأفضل توضيح كيفية اضافة هذه الدراسة إلى الأدبيات الحالية وكذلك لم يتم تحديد الفجوات المعرفية التي تسعى الدراسة لسدها وكيف تساهم في تطوير نظرية جديدة او تعديل نظريات قائمة لم يتم ذكره هذا في إطار أهمية الدراسة

-التفاعل مع دراسات سابقة: كان من المفيد الإشارة إلى الدراسات السابقة التي تناولت أثر الفساد على عجز الموازنة وبيان كيف تختلف هذه الدراسة عنها هذا سيساعد في توضيح الإضافة النظرية بشكل أفضل

٢- الأهمية التطبيقية:

-توجيه صانعي القرار: و على الرغم من ذكر الأهمية التطبيقية للدراسة في ضوء ما يشهده العالم خاصة الدول النامية من تحديات على صعيد إدارة المالية العامة بسبب تفاقم معدلات وأعباء خدمة الدين العام وهذا يمثل تهديدا حقيقيا على صعيد الإستدامة وما يصاحب ذلك من أخطار اقتصادية واجتماعية وسياسية مما يستلزم إعادة النظر حول الإصلاحات الواجب اتخاذها على صعيد إدارة المالية العامة فعلى الرغم من الإشارة إلى الأهمية العملية إلى أنه يجب توضيح كيف يمكن أن تؤثر نتائج الدراسة على صانعي القرار في الحكومات الدول النامية كان يمكن تقديم أمثلة واقعية أو استراتيجيات محددة يمكن تنفيذها بناء على النتائج

-تطوير استراتيجيات فعالة: من المهم أن تتضمن الدراسة توصيات واضحة حول كيفية تحسين النشاط الاقتصادي و الانفاق الحكومي كان يجب تقديم حلول عملية واضحة وآليات معدة

٣-مقترحات وحلول عملية: كان لابد من تحديد حلول قابل للتطبيق وتقديم مقترحات محددة في إطار أهمية الدراسة وقياس فعالية الحلول المقترحة مما يساعد في تقييم النجاح على المدى الطويل ولكن أهمية الدراسة قدمت لنا الأهمية النظرية والتطبيقية بشكل مختصر

اهداف الدراسة :

هدف الدراسة الرئيسي يتلخص في تحليل أثر الفساد على عجز الموازنة العامة في الدول النامية وهو ما يستدعي تحقيق الاهداف الفرعية التالية :

-تحليل أثر الفساد على متغيرات النشاط الاقتصادي

-تحليل أثر الفساد على مؤشرات العجز الكلي والأولى للموازنة العامة في الدول النامية

-تحليل أثر الفساد على الإيرادات ضريبية

-تحليل أثر الفساد على الإنفاق العام

١-تحليل الواقعية: نجد أن الهدف الأول والرئيسي يبدو واضحا ومحدد لكن يجب توضيح كيف سيتم قياس تحليل أثر الفساد على عجز الموازنة العامة في الدول النامية

٢-الإطار الزمني: كلا من المهم تحديد هل ستكون هذه القياسات مرة واحدة أم تتكرر على فترات زمنية معينة

٣-قياس العلاقة بين أثر الفساد على كل من النشاط الاقتصادي و مؤشرات العجز الكلي و الإيرادات الضريبية والإنفاق العام:

-تحليل العلاقة: نجد أن الاهداف الفرعية يعكس أهمية فهم العلاقة جيدا ولكنه يحتاج إلى مزيد من التوضيح حول كيفية قياس هذه العلاقة هل سيتم استخدام أساليب إحصائية معينة مثل تحليل الارتباط أو الانحدار

-تحديد العوامل المؤثرة من المفيد أيضا الإشارة إلى العوامل الأخرى التي قد تؤثر على هذه العلاقة مثل القواعد المالية جودة الديمقراطية وغيرها

٤-تحقيق الاهداف: هذا الجزء مهم جدا ويجب توضيح كيفية سيتم تطوير التوصيات بناء على نتائج الاهداف هل سيتم بالإستناد إلى أبحاث سابقة أم

ستعتمد على نتائج الدراسة

بينما تعكس اهداف الدراسة أهمية كبيرة في فهم أثر الفساد في عجز الموازنة العامة في الدول النامية وتأثيره على النشاط الاقتصادي والإنفاق الحكومي

ودين العام و لكن لابد من توضيح اكثر تفصيلا وشاملة في إطار أهداف الدراسة لضمان تحقيق الاهداف بشكل عملي

مفاهيم الدراسة: نجد أن هذا الإطار في الدراسة الحالية غير موجود ولم يتم وضع تعاريف واضحة ومباشرة على المتغيرات الدراسة وهنا نجد أن الباحث اغفل هذا الإطار رغم أهميته لتوضيح تحليل دقيق للمتغيرات وتعريف واضح للمفاهيم و توضيح الترابط بينها بشكل المنطقي لأن ذلك سيساعد في تعزيز مصداقية الدراسة وتقديم نتائج موثوقة يمكن أن تسهم في تحسين نشاط الاقتصادي والإنفاق الحكومي ودين العام في الدولة النامية

الدراسات السابقة:

١-مدى حداثة الدراسات السابقة:

-يجب تقييم وحدات الدراسة تم الاعتماد عليها في الإطار النظري هل تم استخدام دراسات حديثة من السنوات الخمس الماضية أم أن معظمها قديم حيث أن الدراسات الحديثة قد تعكس التغيرات في بيئات الدول النامية وهنا نجد في هذه الدراسة اعتمد على دراسات سابقة قديمة جدا ودراسات حديثة ولذلك نجد أنه شمل الحديث والقديم

٢-أوجه الاتفاق: نجد أن العديد من الدراسات تؤكد وجود العديد من القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها للفساد أن يقوض كفاءة الأداء المالي للحكومة مما ينعكس سلبا على معدلات العجز ودين العام و الإيرادات العامة كما يتضح أن التدايعيات السلبية المحتملة الفساد وضعف اطر الحوكمة و تكون أعلى معنويا في حالة الدول النامية مما يشير إلى أنه المكاسب المحتملة على صعيد مؤشر صحة وسلامة المالية العامة الناجمة عن تعزيز كفاءة العوامل المؤسسية في تلك الدول قد تفوق أي مكاسب الناجمة عن إصلاح السياسات المالية

٣-المنهجيات المستخدمة: قد تختلف الدراسات في الطرق التي استخدمتها لجمع البيانات وتحليلها فنجد أن الدراسات التي ركزت على مؤشرات عجز الموازنة اكتفت باختبار أثر الفساد على العجز الكلي دون الأخذ في الحسبان تداعيات الفساد على مؤشرات العجز الأولي والإجمالي والإيرادات الضريبية و الانفاق العام كما لم تأخذ في الحسبان الطبيعة الديناميكية المتغير عجز الموازنة واعتمدت على نماذج الآثار العشوائية الثابتة في اختيار العلاقة الأمر الذي يشكك في تحيز مقدرات النماذج

٤-تطوير نموذج الشامل بناء على أوجه الاتفاق الاختلاف في الدراسات السابقة حيث يمكن تقديم نموذج الشامل يركز بصورة مباشرة على أثر الفساد على عجز الموازنة العامة و النشاط الاقتصادي ودين العام والعجز الأول و إجمالي الإيرادات و الانفاق العام لذلك نجد أن هناك ندرة نسبية في الدراسة التطبيقية التي ركزت بصورة مباشرة على أثر الفساد على عجز الموازنة العام لما أعطي أهمية الدراسة الحالية

فرضية الدراسة:

-تحديد الفروض:

- ١-يوجد تأثير معنوي موجب للمؤشر مكافحة الفساد على الميزان الكلي للموازنة العامة
 - ٢-يوجد تأثير معنوي موجب للمؤشر مكافحة الفساد على إجمالي الإيرادات ضريبية
 - ٣-يوجد تأثير معنوي موجب للمؤشر مكافحة الفساد على إجمالي الإنفاق الحكومي
 - ٤-يوجد تأثير معنوي موجب للمؤشر مكافحة الفساد على الميزان الأولي للموازنة العامة
- مدى ارتباط الفروض بعنوان الدراسة:

الارتباط : الفروض مرتبطة ارتباطا وثيقا بعنوان الدراسة وهو أثر الفساد على عجز الموازنة في الدول النامية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ مما يجعلها ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة

-مدى تحقيق الاهداف:

١-تحقيق الاهداف: الفروض تدعم تحقيق أهداف الدراسة من خلال:

- توضيح العلاقة: تساعد في توضيح العلاقة أثر الفساد على عجز الموازنة في الدول النامية
 - و تقديم نتائج قابلة للقياس: الفروض الأربعة توفر نتائج محددة يمكن قياسها وتحليلها
 - توجيه البحث تسهم في توجيه البحث نحو فهم أثر الفساد على عجز الموازنة في الدول النامية
- ٢-وضوح الفروض: و نجد أن الفروض واضحة وشاملة أوضحت التأثير المعنوي لي مؤشر مكافحة الفساد على كل من الميزان الكلي للموازنة العامة و إجمالي الإيرادات ضريبية و إجمالي الإنفاق الحكومي وعلى الميزان الأولي للموازنة العامة
 - ٣-وإغفال المتغيرات: قد يكون من المفيد تضمين متغيرات أخرى مثل أثر الفساد على هيكل الإيرادات ضريبية
 - ٤-تحليل النتائج: التأكد من النتائج تعكس العلاقات الحقيقية بين المتغيرات ونجد أن الفروض كانت واضحة في نتائجها بعد اختبار الفروض و تقييمها
 - ٥-توسيع نطاق البحث: النظر في تأثيرات متغيرات أخرى قد يكون له تأثير على العلاقة في أثر الفساد على عجز الموازنة في الدول النامية
- وبذلك نجد أن الباحث قد استخدمه أدوات قياس متنوعة لاختبار الفروض لتعزيز مصداقية النتائج باستخدام استبيانات أدوات قياس متعددة

نموذج الدراسة:

- ١-الإشارة للنموذج أو إطار الدراسة: نجد أن الدراسة تحتوي على نموذج واضح ودقيق يوضح العلاقة بين أثر الفساد على عجز الموازنة العامة في الدول النامية حيث تم صياغة نموذج الدراسة في صورتها الرئيسية حيث أوضح الباحث النموذج الجدول وقدم فيه توضيح وتعريف متغيرات النموذج ومصادر البيانات
- ٢-وضوح العلاقات في النموذج: و نجد النموذج قد أوضح العلاقات وبين إلى وجود تأثير معنوي موجب للمؤشر مكافحة الفساد على مؤشر الميزان كل الموازنة وكذلك وجود تأثير معنوي موجب متغير الميزان الكلي المتأخر وهنا نجد أن الباحث قد أوضح العلاقة بشكل مفصل في النموذج
- ٣-تحديد الاتجاهات: نجد أن النموذج يحدد اتجاه الفروض ما إذا كانت العلاقة إيجابية أو سلبية كما أوضح أن هناك تأثير معنوي موجب المتغير الميزان الكلي المتأخر وغيره من نتائج العلاقات الموجودة في النموذج
- ٤-تحليل مدى فعالية النموذج: نجد النموذج متناسقة مع الفروض المطروحة حيث أن الفروض تشير إلى وجود علاقة إيجابية ونجد أن النماذج عكس ذلك وكذلك شموليه النموذج حيث تضمني جميع المتغيرات التي أراد الباحث دراستها في هذا البحث وكان نماذج مبسط بما يكفل فهمه وشاملا يشمل جميع المتغيرات المهمة وبذلك نجد النموذج يحتوي على التفاصيل حول كيفية تأثير الفساد على عجز الموازنة في الدول النامية و وكذلك تتضمن اختبار النماذج أساليب تحليلية والتحليل الإحصائي وكذلك نجد أن الباحث قد فصل في النماذج حيث أحتوى كل نموذج على أولا توصيف النموذج ثانيا تقدير النموذج ثالثا تقييم النموذج

منهجية الدراسة: نجد أن الدراسة جمعت بين الأسلوب الوصفي التحليل لي من خلال تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة لتطوير فروض قابلة للإختبار و الأسلوب القياس التفسير الاختيار صحة تلك الفروض باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة متغيرات وعينة الدراسة المجتمع و العينة : اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٥٣ دولة منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩ وتم التوقف عند عام ٢٠١٩ لتفادي أثر جائحة الصحية على الموازنات العامة خلال تلك الفترة

-اسلوب الباحث في منهجية الدراسة نجد أنه تناول ال أدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية التي تناولت أثر الفساد على عجز الموازنة العامة للدولة وتحليل تطور عجز الموازنة العامة والعوامل المحددة لها وتوضيح نموذج قياسي لاختبار أثر الفساد على مؤشرات عجز الموازنة العامة والأداء المالي و وسعت الدراسة للإجابة على التساؤلات البحثية وتحقيق أهدافها عبر الجمع بين الأسلوب الوصف التحليلي والأسلوب القياسي التفسيري لاختبار صحة الفروض

التحليل الوصفي: التحليل الوصفي هو عدة نقاط نقدية:

السطحية يقتصر التحليل الوصفي على وصف البيانات دون تقديم تفسيرات عميقة أو إستنتاجات حول العلاقات بين المتغيرات مما يؤدي إلى فقدان روى هامة وكذلك إلى عدم القدرة على التعميم النتائج المستخلصة من التحليل الوصفي غالبا ما تكون محدودة بالعين المستخدمة مما يجعلها غير قابلة للتعميم على مجتمع أوسع ولكن نجد أن الباحث لم يعتمد على التحليل الوصف فقط ولكن جمع مع التحليل الوصفي التحليل القياسي التفسيري و وذلك حتى لا يكون هناك إغفال عن العلاقات السببية التي لا يمكن التحليل الوصفي تحديد الأسباب والنتائج وليس فقط ما هو موجود و وعلى الرغم من أهمية التحليل الوصفي في تقديم لمحة عامة عن البيانات نجد أن الباحث قدما التحليل الوصفي كخطوة أولى وانتقل إلى تحليلات أكثر تعقيدا للحصول على نتائج أكثر دقة ووضوح

مناقشة النتائج والتوصيات:

تقدم الدراسة التحليل أن شاملا الأثر الفساد في عجز الموازنة في الدول النامية مع التركيز على النتائج الاحصائية التي تدعم وجود ارتباط ايجابي بين المتغيرين وكذلك تسهم تلك النتائج في تفسير انخفاض قدرة تلك الدول على مواجهة الصدمات على الصعيد المالية العامة بجانب انخفاض سرعة التعافي مقارنة بالدول المتقدمة و أن الدول النامية الأكثر فسادا هي الأكثر معنا من ارتفاع معدلات عجز الموازنة العامة حتى بعد عزل أثر حجم أرصدة الدين العام و تكاليف تمويل الديون السيادية بجانب كونها أقل قدرة على جمع الإيرادات الضريبية أو الانفاق الحكومي و وهذا تفسير شامل نتائج الدراسة عن وجود علاقة إيجابية وكذلك سلبية ومن ناحية تحقيق الاهداف نجد أن الدراسة حققة أهدافه في استكشاف العلاقة بين أثر الفساد في عجز الموازنة العامة في الدول النامية وتم تعزيز النتائج من خلال استخدام منهجيات متعددة -التوصيات والمقترحات: تطرح الدراسة بمجموعة من التوصيات

-ضرورة اعتبار قضية الإصلاح المؤسسي للإدارة المالية العامة بمثابة الركائز الأساسية في منهج الإصلاح المالي في الدول النامية -إن المكاسب المحتملة لمكافحة الفساد على صعيد الإيرادات الضريبية قد تفوق الزيادة محتملة*من رفع معدلات الضريبة أو استحداث ضرائب إضافية لذا يجب على متخذي القرار العمل على تعزيز الكفاءة المؤسسية للإدارة الضريبية قبل التفكير في تعديل قوانين الضرائب -تداعيات الفساد على الانفاق العام لا تقتصر على حجم الإنفاق فحسب بل تمتد الهيكل و كفاءة الانفاق لذا فإنه تداعيات الفساد على الانفاق العام لا تقتصر على هدر الموارد العامة فحسب بل تحد من فعاليته وإمكانية تحقيق أهدافه المرجوة -مقترحات بحوث مستقبلية:

-اشتملت الدراسة على اقتراحات بحوث مستقبلية الاستكشاف تأثير متغيرات أخرى وعوامل الوسيطة أخرى مثل الشفافية واللامركزية وتداعيات الفساد على عدالة النظام الضريبي

التطبيق العملي : يجب توضيح كيفية تطبيق النتائج في الواقع العملي بشكل أكثر تفصيلا في ضمان استفادة المؤسسات الحكومية من النتائج الارتباط في الادبيات السابقة : اتفقت النتائج مع بعض الدراسات السابقة وكذلك تم تحليل اختلاف بشكل أعمق وساعد ذلك لفهم أسباب وراء التباين في النتائج